مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة لناخبات الدائرة الرابعة في سليل الجهراء تحت عنوان "أخوات الرجال أنتن من يصنع الأثر"

مبارك الحجرف: حكومة المحاصصات قادت الكويت إلى الهاوية وكرّست الفساد.. والناخبات قادرات على إصلاح المؤسسة التشريعية

أكد مرشح الدائرة الرابعة مبارك هيف الحجرف أن مسلسل التأزيم لن يتوقف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ما لم تكن هناك نية صادقة في التعاون وتناغم ووئام بينهما، مشيرا الى أن المسؤولية اليوم تقع على عاتق الناخبين والناخبات، وهو الأمر الذي نعوّل عليه في اختيار الأكفاء من بين المرشحين للمجلس المقبل، وأن يكون هذا الاختيار يلبي طموحات الشعب، وسيأتي المجلس على قدر هذا الاختيار ليمثل المواطنين بصدق إن كان الاختيار أمينا وصالحا بدلا من أن يمثل عليهم كما فعل البعض من قبل في مشاهد الاحتدام السياسي الشديد الذي شهدته الكويت في الفترة السابقة.

وأكد الحجرف أنه على قدر قوة المجلس المقبل ينبغي أن تتشكل الحكومة وعلى قدر الطموحات والآمال الفعلية، ولا مجال لحكومة تهدم الكويت وحكومة محاصصات كما كانت في المرحلة السابقة إلى حد أنها كادت أن توصل الكويت إلى الهاوية وكرست الفساد، وإنما المطلوب في المرحلة المقبلة حكومة تبني الكويت بمجلس قوي متناغم معها.

مبارك الحجرف

جاء ذلك خلال الندوة الحاشدة التي أقامتها لجنته النسائية في فندق «سليل الجهراء» أمس الاول لناخبات الدائرة الرابعة تحت عنوان «أخوات الرجال أنتن من يصنع الأثر».

وقال الحجرف إن الكويت بفضل الله تملك الموارد المالية الكافية لتجعلها درة الخليج، وبالقدر نفسه تملك الموارد البشرية، مشيرا إلى أن نسبة النساء في الكويت تصل لـ 65٪ واللاتي بدورهن يستطعن أن يحدثن الفرق باختيار الأصلح من أجل الكويت.

وأشار الحجرف إلى الإصلاحات التي ينتوي تبنيها إذا حالفه الحظ والتي تشمل إصلاحات دستورية وتشريعية تمس المرأة بصفة خاصة، سواء كانت عاملة أو ربة منزل، داعيا إلى ضرورة إعادة النظر في سن التقاعد لها بما يحفظ الأسرة والأبناء.

وتحدث الحجرف عن فكرة رفع نسبة قبول الفتيات في المعاهد والكليات لتتضاعف الأعداد مقارنة بقبول الرجال الذين تتوافر لهم فرص القبول في الشرطة والجيش بخلاف المرأة، حيث يعد ذلك إنصافا لكون المرأة تعدت نصف المجتمع.

وأعرب الحجرف عن رغبته في الاهتمام بقضايا المرأة غير المتزوجة من توفير بدل الإيجار لها وإعطائها الحق في استخدام خادمة أو سائق، مشيرا إلى أن عدم زواجها لا يعد عائقا أمام ممارسة كامل حريتها وتوفير فرص الراحة لها كغيرها.

أما عن المرأة المتزوجة، فيرى الحجرف أنه من واجبه أن يهتم بإجازات المرأة في قانون الخدمة المدنية لمنحها إجازة وضع تصل إلى 4 شهور حقا لتربية المولود وإعطائه الرعاية الكافية، وكذلك إجازة الأمومة التي يجب أن ينظر في تعديلها بما يناسب الأسرة الكويتية واحتياجات البناء.

ورصد الحجرف إحصائية الزواج لعام 2010 التي بلغت 12274 وتضمنت 5972 حالة طلاق لنفس العام الأمر الذي يراه الحجرف يدق ناقوس الخطر ويهدد الأسرة الكويتية، مطالبا بالنظر في أسبابه وتوفير سبل العلاج، لافتا إلى أنه قد تكون له أبعاد تمس حقوق المرأة في المجتمع الكويتي، ولابد من مراعاتها، وكذلك ضرورة توزيع الراتب التقاعدي للمرأة المتوفاة على الورثة بدلا من سحب التأمينات الاجتماعية لهذا الحق بلا مشروعية.

وقال الحجرف إنه من واجبه كأب وأخ لكل مواطنة كويتية أن يسعى لحصول المرأة على حقوقها كاملة وأهمها عدالة تقسيم العاملات حسب مناطق سكنها بدلا من الإنهاك الذي تعاني منه المرأة والزحام المروري المترتب على هذا الأمر، بينما يتم توزيع العسكريين حسب البطاقات المدنية، ولا حظ للمرأة من هذا التوزيع، بالإضافة إلى ملف المعاقين والأمهات اللاتي لديهن أبناء معاقون لابد أن تمتاز برواتب وتخفيض ساعات العمل.

ومن منطلق الآية الكريمة (إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا)، وأعرب الحجرف عن مسؤوليته أمام الله والوطن والمجتمع بأن تكون أولوياته تطبيق الشريعة الإسلامية والسعي لخدمة الوطن والمواطن الكويتي، مطالبا الحاضرات بالفزعة الحقيقية له يوم 2/2 بصدق وإيمان قوي، مؤكدا أنه سيقدم أقصى ما في وسعه لتحقيق ما وعد به.

وكيل الأوقاف طالب بأن يكون معيار الاختيار الأكفأ وليس المحاصصة

الفلاح للناخبين والمرشحين: وحدتنا الوطنية أعظم ميراث ورثناه عن الآباء والأجداد

دعا وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية د.عادل الفلاح جموع الناخبين الى اختيار افضل الكفاءات التي تمثل الشعب الكويتي تحت قبة البرلمان، مشددا على اهمية ألا ينصت الناخبون للشائعات التي يطلقها البعض لتشويه صورة الديموقراطية والتشهير ببعض المرشحين خلال فترة الانتخابات وتؤثر سلبا على تماسك المجتمع الكويتي.

وقال د.الفلاح في رده على اسئلة الصحافيين عن رأيه في الانتخابات الحالية ورسالته للناخب الكويتي «نقول للاخوة الكرام مرشحين وناخبين ان يكونوا على حذر من الانجراف الى الغيبة والنميمة والشائعات المغرضة التي تؤثر على تماسك المجتمع»، «مشددا على ان الحرية التي نتمتع بها في الكويت تجمع ولا تفرق محذرا من استخدام البعض لأساليب الدعاية الرخيصة بالتنابذ بالألقاب واللمز سواء بشكل مباشر او بالادعاءات الباطلة».

وأكد د.الفلاح ان الكويت تعيش حاليا عرسا ديموقراطيا يفتخر به أهل الكويت امام العالم اجمع لأنهم سبقوا كل شعوب المنطقة الى الديموقراطية التي وصفها بأنها هي الدافع نحو التنمية الكاملة، مشددا على اهمية الالتفاف حول الشرعية والدستور.

واشار الى ان الوحدة الوطنية هي اقوى مقومات الشعب الكويتي وهي الصخرة التي تكسرت عليها كل احلام وطموحات العدو داعيا في الوقت ذاته الى اهمية التأكيد على ضرورة ان تتضمن برامج المرشحين وندواتهم «وحدتنا الوطنية» والتمسك بها والحث على تقوية أواصرها خاصة اننا نعيش في ظل ظروف ومعطيات دولية واقليمية تموج بالفتن والشرور وقى الله الكويت إياها.

وقال ان وحدتنا الوطنية هي أعظم ميراث ورثناه عن الآباء والأجداد ولم تكن هناك هذه النزعات الطائفية او العرقية او القبلية او الشللية التي نشاهدها اليوم على مدى تاريخ الكويت.

وأكد ان الله سبحانه وتعالى وفقنا لاسترداد ارضنا من العدو الغاشم بفضل وحدتنا التي شهد لها العالم اجمع ولو رأى العالم اختلافنا فلم يكن ليقف معنا، مشددا على ان حماية الله ورعايته دائما مع الجماعة.

ودعا الفلاح الى ضرورة ان يكون طرح مرشحي مجلس الأمة هادئا ويسود التنافس الشريف والراقي والروح الاجتماعية العالية مطالبا الناخبين في الوقت ذاته بأن يحسنوا اختيار ممثليهم في البرلمان وليكن المعيار الوحيد في ذلك هو الكفاءة وليس المحاصصة.

وحذر د.الفلاح مما أصاب مجتمعات اخرى دفعت ضريبة باهظة من امنها وتنميتها واستقرارها حينما اساءت استخدام الحرية تفتيتا للمجتمع وتقسيما له، مشددا على ان التنازع والتفرق له ضريبة باهظة على أي مجتمع.

● أسامة أبوالسعود

د.عادل الفلاح

ذكرى الرشيدي: نحتاج إلى إنشاء محكمة للأسرة لمساعدة المرأة في الحصول على حقوقها

أكدت مرشحة الدائرة الرابعة المحامية ذكرى الرشيدي انه حتى الآن لا توجد إرادة سياسية لمنح المرأة الكثير من الحقوق، مشيرة في الوقت نفسه الى اننا لا نجد إجابات عن ذلك التسويف وتلك المماطلة!

وطالبت الرشيدي في تصريح صحافي بحظر تمكين الزوج من الانفراد بتسلم قرض بنك التسليف والادخار وشراء مسكن دون مشاركة الزوجة، كما طالبت بتمكين الحاضنة من إنجاز كل ما يتعلق بشأن المحضون وبما يحقق مصلحته حتى لو تطلب الأمر تعديل تشريعي لذلك، واقرار تشريع يرخص للحاضنة الاقتراض الفوري لقدر معلوم من أحد الحسابات التي يمكن فتحها لذلك من خلال انشاء صندوق لدعم المرأة الحاضنة تقترض منه لحين صدور حكم بالنفقة لها.

وتابعت الرشيدي «نطالب بذلك وغيره لينصلح حال الأسرة وتستقر، فأي مجتمع تهدر فيه حقوق المرأة لاسيما الحاضنة، فيه مس بمصلحة المجتمع الذي يتكون من مجموعة الأسر، وفي ذلك أؤكد على حق المرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي في السكن شأنها شأن الرجل المتزوج من أجنبية وعلى حقوق أبنائها، متمنية تفهم الرجل لتلك المطالب ولهذه الحقوق، فله أم وأخت وبنت وزوجة، فهل يقبل لهن بالظلم وضياع الحقوق؟».

ذكرى الرشيدي

وقالت الرشيدي ان المرأة هي نصف المجتمع وهي من يلد النصف الثاني، لذلك سنظل نتحدث عن المرأة، وسنظل نطالب لها بمزيد من الحقوق، لإيماننا بأن صوت المرأة هو صون للأسرة ومن ثم صون للمجتمع ككل، وذلك ليس تنظيرا ولكنها حقيقة.

وأكملت: ويتبادر الى الأذهان سؤال لماذا لا تنتهي المطالبة بحقوق المرأة؟ والإجابة لأنه حتى الآن لم تنل المرأة حقوقها بصفتها مواطنة تتساوى مع شقيقها الرجل في الحقوق والواجبات، فكلاهما يتمتع بذات المركز القانوني أمام القانون، الا ان ذلك لا نجده قائما على أرض الواقع، فالمرأة مهدرة الحقوق بلا مسوغ قانوني، أو مبرر واقعي.

واشارت الرشيدي الى انه معلوم ان التزام الدول باحترام سيادة القانون شكل من أشكال التحضر المحمود، لذلك لا نطالب للمرأة بما يخالف القانون وانما فقط نريد إنصافها على أساس من القاعدة القانونية العامة المجردة، واضافت «نريد للمرأة حماية قانونية واجبة لما تستحقه من حقوق ولا أقول جديدا إذا ما أشرت وبجلاء الى ان الحكومات المتعاقبة غير جادة في إنصاف المرأة، حتى عندما صدر قانون الرعاية السكنية لها والذي باركناه من منطلق انه جزء من كل وعلينا ألا نرفضه ونستمر في طلب ما تستحقه وهذا القانون جاء ليكرس لحالة التمييز المقوتة والمخالفة للدستور، حيث لم يمنحها القانون ما يضعها على نفس المسافة مع الرجل رغم انها ستكون في أغلب الحالات المستحقة، حاضنة وهي من ترعى الأسرة.

واستطردت الرشيدي: أشرنا للقانون كمثال مشهود على هدر حقوقها، وقد طالبنا منذ سنوات بإنشاء محكمة للأسرة لتيسر على المرأة نيل حقوقها - ان دعت الضرورة الى ذلك، فمن غير المقبول ان تظل المرأة في صراع قضائي طلبا لما تستحقه في إتاحة الفرصة في العمل دون تمييز، وفي تولي المراكز القيادية، فلعله لافت للنظر ان المرأة لم تحظ بمنصب الوزير إلا منذ بضع سنوات، ولكن بقي الأمر في إطار تجميل الصورة - لا أكثر - فلا يمكن والمرأة الأكثر عددا ان يظل تمثيلها مجرد ذر للرماد في العيون أو وردة لازمة لتجميل الصورة.

وتساءلت: لماذا لا يكون هناك عدد أكبر من النساء في الحكومة إذا ما كان الواقع يشير الى انهن الأكثر عددا ومن بينهن كفاءات لا ينكرها إلا جاحد وقد ترد المرأة بأن ذلك قد لا يعنيها كثيرا، ولكن ما يعنيها حقوق ضائعة ومسلوبة لها علاقة بالتعامل اليومي وبتشابك المصالح مع الرجل وبتلك الوصاية التي يفرضها الرجل على المرأة وتفرضها الحكومة أيضا عليها.

أعلن في افتتاح مقره عن دور القوى الشبابية في الانتخابات

الجيماز: الوحدة الوطنية والحرب على الفساد الشامل ضرورتان للكويت

اعلن مرشح الدائرة الثانية ناصر صقر الجيماز عن افتتاح مقره الانتخابي في ضاحية عبدالله السالم اول من امس بحضور جمع من شخصيات المنطقة والناخبين المسجلين فيها وكل من يؤيد مرشح القوة الشبابية لانتخابات مجلس الامة المقبل. وتحدث الجيماز حول قضايا كثيرة اهمها الاستقرار والتنمية والوحدة الوطنية، قائلا ان الشعب عليه ان يختار بين التأزيم والتأخير او الوحدة والاستقرار.

واعتبر في شعاره ان «الكويت منها بدأنا وإليها ننتهي في الوحدة الوطنية» التي يجب ان نلتف حولها اولا وأخيرا واصفا ساحة الإرادة بأنها حق لكل مواطن حيث يعبر عن رأيه، لكن الخلاف يكون بكيفية التعبير، وهذا التعبير لا يكون بالتكسير والفوضى، مؤكدا انه يجب إعادة الثقة بمجلس الامة وذلك يكون بالتغيير وحسن الاختيار وان العمل يجب ان يكون لصالح المستقبل وبناء حياة أفضل للمواطنين تحت راية الوحدة والتآخي والتعاون فداء للكويت.

وتابع: انه لابد ان يشعر المواطن بأن هذه الوحدة الوطنية والقانون هما الفيصل بين أفراد المجتمع دون تفضيل أحد على الآخر أو تمييز في الولاء والنفوذ.

وبين الجيماز ان الحكومة أمامها مسؤولية جسيمة نحو تحقيق هذه الوحدة التي نحن أحوج ما نكون إليها خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح مرشح القوة الشبابية أهمية الوحدة الوطنية بين الشعب الكويتي وضرورة الالتزام بهذه الوحدة حتى نحافظ على هيبة الدولة ولحمة المجتمع وترابط أركانه. وشن الجيماز حملة شعواء على الفساد الشامل في الدولة وضرورة محاربته والتخلص منه بالعمل الواحد والتعاون بين جميع شرائح المجتمع وتطبيق القانون لضمان الاستقرار وأن يأخذ كل ذي حق حقه، معتبرا ان الصراعات الدائرة هي شخصانية ولا دخل للشعب فيها.

وضرب الجيماز مثالا على الوحدة الوطنية، مذكرا الشعب الكويتي بالغزو الأليم وكيف توحد الجميع في الكويت ونبذوا خلافاتهم في سبيل استرجاع الكويت وتحرير عقولهم من الغزو البغيض بعيدا عن التفرقة والطائفية، متمنيا على الجميع ان يبقى فاعلا في حب الكويت ووحدتها الوطنية المشرقة دوما.

ناصر الجيماز

جمشير: المرأة عضو فاعل ومؤثر في الحياة السياسية الكويتية

أكد مرشح الدائرة الثالثة فاضل الاطرم، ان تجربة المرأة في الحياة البرلمانية في المجلس السابق لم تكن على مستوى الطموح، وأنها لم ترتق الى مطالب الشعب، وانه على الرغم من حالة الاستياء والاحباط الشعبي، لما حمله المجلس من مشادات كلامية، وتدنى في لغة الحوار، والتي اساءت بشكل ملموس الى الممارسات الديموقراطية، الا ان المرأة سيكون لها اكثر من مقعد في المجلس المقبل، ايمانا من المواطن بروح التغيير، مؤكدا ان بعض النائبات اهملن الجانب التشريعي والرقابي، وتفرغن الى مصالحهن وأجنداتهن الشخصية، دون دعم واضح لقضية المرأة، مشيرا الى ان دخول المرأة الى المعترك السياسي تجربة جيدة تفخر بها الديموقراطية الكويتية، خاصة ان المرأة الكويتية طالما كانت رمزا للعطاء وقادرة على الانجاز على جميع الاصعدة والمجالات المختلفة، قائلا «حرصت على ان تكون زوجتي برفقتي اثناء التسجيل في الانتخابات كونها نصف المجتمع، وانها مساند قوي في دعم ملف المرأة المهمش لسنين طويلة، وان حقوقها السياسية والاجتماعية امر مستحق لا يمكن تأجيله».

فاضل الاطرم

في الجانب نفسه اشار الاطرم الى ان دعم قضايا المرأة من اولويات رسالته الانتخابية في المرحلة المقبلة، خاصة ان ملف المرأة لايزال بحاجة الى تفعيل العديد من القرارات، وسن الكثير من التشريعات، لتحظى بجميع حقوقها الاجتماعية والسياسية في ظل هيمنة المجتمع الذكوري، ايمانا بدورها الذي لا يمكن اغفاله، والذي يتطلب ضرورة مناصرتها واعطائها كامل حقوقها، بعد ان اثبتت المرأة الكويتية انها قادرة على العطاء في ظل العديد من التحديات، قائلا «مع الاسف الشديد لقد ابدى الكثير من المرشحين تبنيهم لملف المرأة طمعا في الفوز بصوتها فقط، وبمجرد وصولهم الى قبة البرلمان باتوا اول المصوتين ضد حقوقها، وما يستلزم من الناخب ان يكون اكثر وعيا، ولا يتأثر بالكلمات البراقة التي يستخدمها بعض المرشحين في برامجهم الانتخابية، ويلتفت الى تاريخ المرشح في قدرته على تبني قضية المرأة».

واستدرك الاطرم: لم تستطع المرأة الكويتية، خاصة المطلقة والارملة، ان تنال جميع حقوقها المدنية والاجتماعية من السكن وغيره، ولاتزال المرأة المتزوجة من غير كويتي تدور في دهاليز وأبجديات وزارة الداخلية لاقرار حقوقها، ومع الاسف العنف الوظيفي وتهميش المرأة لايزال مستمرا، حتى باتت المرأة مجمدة في مراكز صنع القرار، وان الخبرة والكفاءة لم يعد لهما دور في ظل المصالح الشخصية، ولاتزال حقوق المرأة مهضومة بالكامل، حيث لم يتم تفعيل المادة 29 من الدستور والتي تنص على ان المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في المناصب القيادية.

الأطرم: تجربة المرأة في المجلس دون الطموح وستكون أفضل في المجلس المقبل

قال مرشح الدائرة الأولى عبدالعزيز جمشير إنه بعد أن اكتملت للمرأة الكويتية حقوقها السياسية ترشيحا وانتخابا بالمجلس التشريعي، وبعد أن اقتحمت كل مجالات العمل العام من رئيسة للجامعة إلى وزيرة ومديرة للكثير من المؤسسات العامة والخاصة، لابد لها أن تلقى الرعاية الاجتماعية اللائقة، لاسيما فيما يتعلق بالمرأة المطلقة والمتزوجة من غير كويتي. وأضاف جمشير في تصريح صحافي أن المرأة الكويتية تعاني من التمييز بينها وبين الرجل في مجالين الأول هو الممارسات الواقعية من حيث نظرة المجتمع اليها ومن حيث عدم قدرتها على تقلد المناصب القيادية، والثاني المتعلق بالقوانين التي تفرق بينهما لصالح الرجل، مطالبا بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام، لإنصاف المرأة من خلال دعمها في جميع المحافل ومجالات العمل، وحل مشكلة أبناء الكويتيات بتجنيسهم أو إعفائهم من الرسوم الدراسية وحل مشكلة الإقامة وإنشاء مركز متخصص لرصد موضوع العنف ضد المرأة، وحق الكويتية في الرعاية السكنية أسوة بالكويتي، لاسيما المطلقات والأرامل والمتزوجات من غير الكويتي، ومن لا عائل لها، مؤكدا أن كلهن يستحققن السكن كما الرجل الكويتي. وبين جمشير أن المرأة الكويتية الموظفة تستحق العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد إذا كانت متزوجة من غير الكويتي أسوة بالرجل الكويتي الذي يحصل على العلاوة الاجتماعية عند زواجه من غير كويتية، مطالبا بأن تتحمل الدولة جميع النفقات الخاصة بالخدمات الصحية في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية لها ولأولادها ممن هم في حضانتها سواء كانوا من أب كويتي أو من غير كويتي، كما أن المرأة المتفرغة لتربية الأبناء مستحقة لمعاش تقاعدي. وأكد أن النائبات الأربع في مجلس الأمة السابق لم ينصفن بنات جنسهن، بل كن يعملن ضدهن من خلال عدم إقرار القوانين التي تحسن من مستوى معيشتهن أو إقرار حقوقهن المنقوصة، مبديا أسفه من أن المرآة لم تنصف المرأة، فضلا عن أنها تحارب في وظيفتها، فما زالت النظرة لها أنها ضعيفة ولم تستطع القيام بما يقوم به الرجال، والعكس هو الصحيح فإن المرأة أثبتت جدارتها وقوتها وكفاءتها في شتى المجالات والوظائف سواء كانت وظيفة اقتصادية أو سياسية أو برلمانية.

عبدالعزيز جمشير